

وقبحها ومديد ها وسياتي في المبطلات حكمها
 كلها بزيادة تفصيل والثانية أي الواقعة في غير
 مظنة العفو تحب الاحتراز عنها في الثوب والبدن
 والمكان فان اصاب موضعها ضعه نجاسة وعرف
 موضعها فطريق انزالها الفسل فلو قطع موضعها
 اجزاه ويلزمه ذلك اذا تغذر الغسل وان لم يعرف
 موضعها من الثوب او البدن واحتمل وجودها
 في جزا وجب غسل الجميع ولا يخفى في بعضه ولو اصاب
 شيء رطب طرفا من هذا الثوب او البدن لم تكلم
 بنجاسته لعدم تيقن نجاسته موضع الاصابة
 ويجب ان لا يلاقي الطالس الذي لسه بشاخصا ولو
 قبض على طرف حبل او ثوب او شدة في يده او
 رجله او وسطه و طرفه الاخرين او متصل
 بالنجاسة بطلت صلاته في الجمع ويجب ان يكون
 ما يلاقي بدن المصلي وثوبه حته وفوقه وجوانبه
 كلها قاذاصلي وعلى ثوبه او بدنه او مع صنع
 صلاته نجاسة تخبره عفو عنها وهو لا يري فان لم
 يكن علمها وحيث العادة وكذا ان علمها ثم نسيها
 واما النجاسة التي صحت استعمالها مسيحا عنه وسلس

البول

البول والمصلي اذا نزل على سلاحه بالدم في صلاة
 شدة الحوق والشعر الذي يتلف ولا يخلو منه
 ثوبه وبدنه حكم هذه كلها حكم دم البراغيث
وفروضها ثمانية عشر اعلم ان الصلاة لها شروط
 وتقدمت وابعاض وهيات ومتاتي واركان وهي
 هذه التي عبر عنها بالفروض وعابرها في هذه التسمية
 كما سذكره عند ذكر الابعاض وقد اختلفوا في
 عدد الاركان فوجدوا بعضهم تسعة عشر فزاد على ما عده
 اطمينية الخروج والصحيح عدم وجودها وبعضهم
 سبعة عشر فنقص عن المص الموالاة ومنهم النووي
 في الروضة وبعضهم عشرة في عدم الصارف في
 الاركان وهو ان لا يقصد به غيره وسياتي انه شرط
 لان الصارف مبطل فعدمه شرط وبعضهم ثلاثة
 عشر فاسقط ايضا الطمانينتان الرابع وجعلها
 شروطا في تحقق الاركان لا اركانا على حدتها وبعضهم
 خمسة عشر الى غير ذلك من الاجل اختلاف وان كان الما
 غير مختلف فيه غالبا **النسبة** الاول عن الاركان النية
 ومحالها القلب وليفتها في النقل المطلق نية فعل
 الصلاة فلا يكفي نية الصلاة مع الفقله عن الفعل

ت

ل